

نعيش كالغرباء في الوطن الجديد

تقرير "نفر هوم" يرصد تسع سنوات من التمييز العنصري في تغيير قوانين الهجرة من قبل الحكومة الفدرالية الكندية

يري التقرير انه بات الآن من الصعب الحصول علي الجنسية ومن السهل فقدانها. فلقد اصبح هناك الكثير من التحجيم ووضع الاعاقات في الحصول علي الإقامة الدائمة للاجئين والحاصلين علي أذن العمل ومطالبي لم الشمل لعائلاتهم. من ناحية اخري، يرصد التقرير ارتفاع عدد حالات الإعتقال الاداري والإبعاد والمحاکمات السرية. كما يبحث التقرير عن إلهاب المشاعر التحريضية تعسفا ضد اللاجئين، علي أسس ان منهم "لاجئون زائفون"، او انهم "ارهابيون"، او انهم "سارقوا الوظائف" مما أدي الي تهمة عزل هؤلاء المهاجرين. وحتى بعد السماح بالدخول لكندا، تستمر قضايا الهجرة مؤقتة ومشروطة وفي وضع متقلقل.

وقد تم إصدار هذا التقرير من مؤسسة "لا أحد غير قانوني". وبإمكانكم قراءة التقرير المفصل باللغة الانجليزية ومشاهدة العديد من الفيديوهات المسجلة على موقع: .

<http://neverhome.ca>

ملخص تقرير "نعيش كالغرباء في الوطن الجديد"

Family reunification

لم الشمل العائلي

في الأعوام الخمسة الماضية، قامت الحكومة المحافظة الحالية بتحجيم وتقليل قبول طلبات لم الشمل بنسبة تزيد عن العشرين في المائة (٢٠٪).

ونجد ان اغلب أفراد العائلة (كالوالدين والاجداد) يصلون كندا بفيز مؤقتة ويطالبون فيها بشراء تأمين صحي كندي فور الوصول. وحتى قبول لم شمل الزوج والزوجة لا يكون نهائيا ويبقي مشروطاً. وبالنسبة للأولاد البالغين فلا يسمح لهم بتقديم طلب لم شمل لوالديهم او اخوتهم.

ولقد واجهت موجة تعطيلات طلبات لم شمل الزوج والزوجة الكثير من الانتقادات ، من أهمها انتقادات مكتب المدقق العام الكندي. (Office of the Auditor General).

ونزري للأسف ان طلبات تقديم لم الشمل العائلي تطالب الأفراد الان بمستوي اعلي للدخل للسماح لهم بلم الشمل عما كان في الأسبق، مما يعطي افضلية وأولوية للأثرياء في هذا النوع من الطلبات.

Temporary Foreign Worker

فيز العماله المؤقتة

تفضل الحكومة الكندية في الفترة الحالية استقبال العمالة المؤقتة، بل تفضلها علي قبول طلب الإقامة الثابتة للعاملين. فمثلا، لغت الحكومة الفدرالية مئتين وثمانين الف فيزة عمل ثابتة مقابل مضاعفة الفيز المؤقتة قصيرة المدي الي ثلاثة أضعاف مستواها السابق.

هذه السياسة السلبية تجاه العمالة المؤقتة الي تدهور احوال وظروف عملهم، ونجد ان هناك الان سبعين ألفاً (٧٠ ألفاً) منهم علي قوائم الترحيل. ويعد هذا الكم من العمال علي قوائم الترحيل الأكبر من نوعه في تاريخ كندا.

Refugees

مدعي اللجوء الي كندا

دأبت الحكومة المحافظة الحالية علي إلهاب المشاعر والتحريض ضد اللاجئين، علي أسس ان منهم "لاجئون زائفون"، وعمدت ايضاً الي تخويفهم مما أدى الي تحجيم وتقليل عدد طلبات اللجوء بأكثر من خمسين بالمائة. ويعاني الكثيرون من مدعي اللجوء من سد الطرق القانونية أمامهم، بل وسجنهم احياناً هم وأطفالهم. كما يعاني اللاجئون من بناء نظام هجرة طبقي ومميز بناء علي الدول التي يأتي منها اللاجئون. كما يعانون من تقليل الخدمات الصحية لهم والقانونية إلي حد منعها أحياناً. وإذا حدث وقبلت طلبات لجوئهم، فنجد انهم يعانون من واقع أن قبول طلبهم يبقي مشروطاً وقابلاً للسحب. ولقد رصدت الحكومة المحافظة الحالية اكثر من خمسة عشر مليوناً لتحري إمكانية سحب طلبات اللجوء الحالية.

Detentions

الإعتقال الإداري

منذ عام ٢٠٠٦ وإلى عام ٢٠١٤ قامت الحكومة المحافظة الحالية باعتقال 87,317 لاجئاً اعتقالاً إدارياً، منهم 807 أطفال قصر، من دون محاكمات أو تهم إجرامية. ولقد انفقت هذه الحكومة ما يزيد علي ربع مليون دولار علي هذه الاعتقالات خلال الأعوام الخمس. ويشكل هؤلاء المهاجرين المعتقلين إدارياً المجموعة الوحيدة في كندا المسموح باعتقالهم هكذا من دون تهم إجرامية من أي نوع. والإعتقال الإداري ليس له مدة محددة ومن الممكن تجديده من دون إيضاح أية أسباب ومن دون تاريخ انتهاء. ولقد انتقدت الأمم المتحدة كندا العديد من المرات حول ممارسة هذه الإعتقالات الإدارية. ففي عام ٢٠١٣ على سبيل المثال، كان عدد أيام الإعتقال التي تشمل جميع المعتقلين تفوق 503 سنوات خلف القضبان. والمأساة تتضاعف للأممهايت قيد الإعتقال حيث يقدم لهم خيارين، إما إبقاء أطفالهم معهم أو إعطائهم للدولة الكندية لوضعهم في دور رعاية الأطفال بعيداً عن أهلهم.

Deportations

سياسة الإبعاد

بين عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٤، قامت الحكومة الحالية بإبعاد 117,531 مهاجراً، حتى إلى دول محظور الإبعاد إليها حسب القانون الكندي. وهناك اتهامات للحكومة الفدرالية الكندية، وهيئة ضبط وأمن الحدود، بأنهما تقومان بتقديم الرشاوي إلى بعض ليقوموا بتقديم أنفسهم لقوائم الإبعاد deport-self، وأنهم يتعاونون مع بعض عصابات تهريب اللاجئين الخارجة عن القانون والمحظورة، للحصول علي وثائق سفر مزيفة منهم ونسبها لبعض مقدمي اللجوء في كندا رغم عدم وجود أي علاقة سابقة بين اللاجئين وعصابات التهريب.

ومن ناحية أخرى، فهناك العديد من حالات سحب الإقامة من اللاجئين ووضعهم علي قوائم الإبعاد. أما اللاجئون الغير الموثوقون بعد في نظام الهجرة فهم يعيشون رعب الهجوم عليهم في أماكن عملهم المؤقت.

وهناك أيضاً حالات من الإبعاد الغير قابل للإستئناف للمقيمين الثابتين بناءً علي قضايا مرورية بسيطة .

Security Measures

تشديد الإجراءات الأمنية

يعاني اللاجئون والمقيمون الدائمون على حد سواء من تشديد الإجراءات الأمنية، ويواجهون في بعض الحالات محاكمات سرية أو يعانون من إبقاء قضاياهم وملفاتهم في حالة غير ثابتة تحت إجراءات أمنية مشددة. فالقوانين المعنية بالإرهاب والإجراءات الأمنية السرية المسموح بها لأعضاء الهيئات الأمنية، أعطت لهم صلاحيات واسعة لوضع المهاجرين تحت الرقابة، وسمحت لهم باعتماد التحريات والأدلة السرية، إلى حد السجن من دون تهمة بناءً على شكوك وليس إثباتات حقيقية. من ضمن هذه الإجراءات الأمنية كان مثلاً وضع العديد من المنظمات حول العالم، ومن ضمنها جميع المنظمات الفلسطينية، على قوائم الإرهاب. وتحت هذا الغطاء بدأوا بسحب جنسيات لحاملي الجنسية الكندية.

Funding Priorities

اعادة ترتيب أولويات تمويل الدولة

تم خفض تمويل الخدمات المقدمة للمهاجرين بأكثر من ٥٣ مليون سنويا مما أدى الى تقليل حجم الخدمات الصحية الموفرة لهم وتقليل فصول تعليم اللغة الإنجليزية أيضاً. وكما تم إغلاق بعض الهيئات الحكومية التي كانت تقدم العديد من الخدمات الفورية للاجئين، وتم توفير وإخلاء أغلب موظفي المكاتب المدنيين للهيئات التي لم تغلق بعد. ولقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة الأخطاء أثناء تعبئة طلبات الهجرة واللجوء، والدليل على ذلك كان تقرير هيئة مدققة وجدت ١١٣ خطأ في ٨٨ طلب هجرة.

وفي نفس الوقت يرى التقرير أن أولويات التمويل من قبل الدولة تحولت فعليا الى توسيع تمويل الهيئات الأمنية المختصة باللاجئين ومراقبتهم. فلقد ارتفع التمويل لميزانية الهيئات الأمنية بين 2010 و 2013 بما يزيد عن 1.7 مليون دولار. وأصبحت ميزانية هيئات رقابة الهجرة الى 1.8 بليون دولار في عام 2014.